الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٧٨

الخميس، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠.نيويورك

الرئيس: السيد بيترطومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحسن أعليات (موريتانيا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٢٩ و ٦١ و ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير لجنة بناء السلام (A/71/768)

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/71/792)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

السيدة لِيند (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة بشأن تقريري لجنة بناء السلام (A/71/768) وصندوق بناء السلام (A/71/792). إن هذه المناقشة تتيح فرصة للتفكير في أنشطة بناء السلام خلال العام الماضي وفي المستقبل. تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قبل عام تقريبا، قرارين بشأن استعراض هيكل بناء السلام (القراران ٧٠/٢٦٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، على الترتيب). وكان ذلك إنجازا بارزا، حيث أدخل مفهوم الحفاظ على السلام، اعترافا بالنهج الشامل والمتكامل لتناول بناء السلام، المتمثل في تجاوز مرحلة ما بعد النزاع وشمول جميع مراحل الصراع. وكما خلصت إلى ذلكالاستعراضات الأخيرة للأنشطة المرتبطة بعمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، ثمة حاجة ملحة لوضع الوقاية في صلب عمل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تماما رؤية الأمين العام المتعلقة بمنع نشوب الصراعات والحفاظ على السلام، على النحو المبين خلال بداية العام (انظر S/PV.7857).

ومن أجل تحقيق فعالية بناء السلام والحفاظ على السلام، لا بد من إدماج السلام والأمن وحقوق الإنسان ونُهج

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

التنمية. ولا يمكن تنفيذ أي ولاية من الولايات الثلاث للأمم المتحدة، بدون تنفيذ الأخرى. ولذلك، من المهم الاستثمار في الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، لأن الاستبعاد السياسي، من بين الأسباب الأكثر شيوعا للصراعات العنيفة. وبالمثل، فإن حماية حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية مبدآن أساسيان للحفاظ على السلام وتحقيق مجتمعات متساوية ومنصفة وتقدمية.

وتكرر القرارات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام الولايات الهامة للجنة بناء السلام بشأن البلدان في الفترة الانتقالية. ونرحب بالتقرير الشامل للدورة العاشرة للجنة بناء السلام بوصفه يشكل أول ملخص لتنفيذ التوصيات الواردة في القرارات. ونود أن نثني على الممثل الدائم لكينيا على قيادته، وعمله كرئيس للجنة العام الماضي.

لقد أصبحت إستونيا عضوا في لجنة بناء السلام هذا العام. ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل للرئيس الحالي للجنة، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، في جهوده الرامية إلى تنشيط أعمال اللجنة. إن إستونيا تؤيد التركيز الأوسع للجنة بناء السلام، بما في ذلك عن طريق النُهج الإقليمية ومعالجة القضايا الشاملة، وتعزيز دور الجسر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الدور الاستشاري للجنة لتلك الهيئات. ونحن مقتنعون بأنه من أجل بناء السلام بشكل فعال، تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى العمل بطريقة أكثر تكاملا ومرونة وتنسيقا، سواء على الصعيد القطري أو في المقر. لذلك نؤيد الجهود الرامية إلى ربط إصلاح هيكل السلام والأمن للأمم المتحدة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مما سيسهم في مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن الجانب الجنساني وتمكين المرأة حاسمان للحفاظ على السلام. ونرحب باعتماد اللجنة الاستراتيجية الجنسانية خلال العام الماضي. وتقلل مشاركة المرأة منذ المراحل المبكرة للوقاية، وحل الأزمات وبناء السلام وتأمين السلام، من احتمالات العودة إلى الصراع العنيف، وتؤدي إلى إبرام اتفاقات سلام أكثر دواما.

وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر التمويل الذي يمكن التنبؤ به، عنصرا أساسيا في أنشطة بناء السلام. وتساهم إستونيا في صندوق بناء السلام، ويسرنا تحقيق الصندوق لنتائج مهمة. وثمة حاجة إلى زيادة التعاون بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

وأخيرا وليس آخرا، تعتبر الشراكات الوثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، ضرورية لمواجهة تحدي الحفاظ على السلام. ونود بصفة خاصة التشجيع على تعزيز تعاونها مع البنك الدولي والاتحاد الأفريقي.

إن إستونيا تتطلع إلى مواصلة العمل في لجنة بناء السلام، ونود أيضا أن نشكر مكتب دعم بناء السلام على عمله الرائع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن أستراليا ملتزمة التزاما كبيرا بتنفيذ خطة استدامة السلام.

ويحدد قرارا الحفاظ على السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) اللذان يسرهما أستراليا وأنغولا، أهدافا طموحة للوفاء بالتزام المجتمع الدولي ببناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وتلك الأهداف في صميم ميثاق الأمم المتحدة.

ونثني على لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على النتائج التي حققاها خلال السنة الماضية، في مجالين على وجه الخصوص.

وبادئ ذي بدء، نشيد بالمشورة الاستراتيجية طويلة الأجل التي تقدمها لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن بشأن

البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل ليبريا. ويتيح قرارا الحفاظ على السلام، إلى جانب التزام الأمين العام بالحفاظ على السلام، فرصة للجنة يتوجب عليها اغتنامها لتنشيط دورها الاستشاري الهام. وقد نوه الأمين العام بمساهمة اللجنة في خطة ليبريا لبناء السلام بوصفها نموذجا للمشاورات الشاملة للجميع والتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل. وهذه الجهود هي سبل عملية لتعزيز جدول أعمال الحفاظ على السلام.

ثانيا، نهنئ صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام كليهما على مبادرة كل منهما من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. والإنجاز الذي حققه الصندوق بتجاوز هدف تخصيص نسبة الـ ١٥ في المائة لمراعاة الاعتبارات الجنسانية في سياق بناء السلام في عام ٢٠١٦، يتوج سنوات من العمل المتفاني لمكتب دعم بناء السلام. وهو سيساعد على ضمان معالجة احتياجات وأولويات المرأة في البلدان المتضررة من النزاعات. ونحث صندوق بناء السلام على تجاوز ذلك الهدف مرة أخرى في عام ٢٠١٧ وعلى تحسين رصد الاستثمارات المخصصة لمراعاة الاعتبارات الجنسانية في سياق بناء السلام. وبالمثل، فإننا نثني على لجنة بناء السلام لاعتمادها استراتيجية جنسانية – وهو إنجاز كبير لهيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة. ونتطلع إلى تنفيذ اللجنة لتلك الاستراتيجية.

ويبرهن تعهد أستراليا مؤخرا بدفع مبلغ ١٠ ملايين دولار إلى صندوق بناء السلام على ثقتنا في عمل الصندوق. ونحث جميع الدول الأعضاء على التعهد بالتزامات مالية قوية لسد العجز المالي البالغ ١٥٠ مليون دولار الذي حدده الصندوق في تقريره الأخير. كما نشجع على استمرار الجهود لتحسين التعاون بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، ولا سيما بشأن خيارات التمويل. ونرحب، في ذلك الصدد، بإجراءات كل من اللجنة والصندوق الرامية إلى تعزيز التعاون مع البنك الدولي.

وندرك أن أمامنا الكثير من العمل بغية إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات في الممارسة العملية والنهوض بتمويل يمكن التنبؤ به لبناء السلام. ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة على التصدي لتلك التحديات، لنضمن مواصلتنا إحراز تقدم في تنفيذ ودمج نهج الحفاظ على السلام.

السيدة ستينر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لي للتعليق على تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها العاشرة (A/71/768)، وعلى تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/71/792)

أولا، أود أن أقول إن النرويج سعيدة بالعودة إلى لجنة بناء السلام. فقد ظل بناء السلام الشامل والطويل الأجل على الدوام جزءا رئيسيا من السياسة الخارجية النرويجية. ونرحب بمحور تركيز تقرير اللجنة والذي ينصب على جعل اللجنة أكثر مرونة. إن لجنة بناء السلام لها دور واضح، وذلك في ضوء قراري الحفاظ على السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) وقيادة الأمين العام الواضحة وإعطائه الأولوية لمنع نشوب النزاعات. وينبغي للجنة الاستفادة من ذلك الزخم والاستفادة من تجربتها بوصفها هيئة قادرة على عقد الاجتماعات.

إن تجربة التشكيلات القطرية مهمة، ونحن نرى علامات واضحة على الميزة النسبية للجنة بناء السلام في ليبريا، على سبيل المثال. غير أنه من المهم للجنة أن تزيد من مرونتها فيما يتعلق بالحالات القطرية. ونود أن نشيد برئاسة لجنة بناء السلام لقدرتها على التعاون الوثيق مع مجلس الأمن والأمانة العامة، في الوقت الذي تبرهن فيه على أهمية اللجنة للنزاعات غير المدرجة رسميا في جدول أعمالها.

ويقترح تقرير لجنة بناء السلام إنشاء جهات تنسيق لبعض المسائل المحورية في جدول أعمال الحفاظ على السلام.

وتتشرف النرويج بأنه قد أُنيط بها القيام بدور جهة تنسيق تمويل بناء السلام – إلى جانب شريكتنا العزيزة، إندونيسيا. ونعتزم العمل بشكل وثيق مع الرئاسة والدول الأعضاء الأخرى. وسنستفيد من المناقشات والتجارب الهامة بشأن التمويل التي يجري تقاسمها في الأمانة العامة بمشاركة المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى، من أجل إعداد التقرير المقبل للأمين العام عن الحفاظ على السلام.

وكما ورد في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968)، فإن بناء السلام ظل لفترة طويلة جدا فكرة ثانوية لاحقة: يعاني من عدم إيلائه الأولوية ومن نقص الموارد. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للتراع التزاما طويل الأمد وإمكانية الحصول على تمويل منتظم وكاف ويمكن التنبؤ به. وتقع تلك المسؤولية بكل ثقلها على عاتقنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويبين لنا تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، مرة أخرى، أن الصندوق جهة فاعلة أساسية في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. وللصندوق سجل قوي في تحقيق أهدافه الضيقة نسبيا، وينبغي الاعتراف بأنه يعالج فشل السوق في تمويل بناء السلام من خلال نهج مرن يقوم على تقبل المخاطرة. كما يسهم الصندوق بصورة مباشرة في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة – إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد – وهو ما أكده عدد من التقييمات المستقلة. وستظل النرويج داعما قويا للصندوق. ونشجع جميع الدول الأعضاء على النظر في إمكانيات دعم الصندوق، نظرا لواقعه المالي الصعب.

وأخيرا وليس آخرا، تثني النرويج بصفة خاصة على الصندوق لجهوده الهائلة في تعزيز وتمويل دور المرأة في بناء السلام. وتساهم الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام التي اعتمدت مؤخرا في تحقيق أوجه تآزر هامة مع الصندوق في ذلك الصدد. إن المرأة تشكل نصف المجتمع. وإن لم نُشرك المرأة، فإننا نخاطر بفقدان نصف تحليل التراعات؛ وربما نتجاهل نصف المشاكل ونخسر نصف الحلول المحتملة. وإننا معجبون بشدة بحقيقة أن الصندوق هو أولى وكالات الأمم المتحدة التي تبلغ هدف تخصيص نسبة ١٥ في المائة لدعم تمكين المرأة – بل إنه تجاوز الآن حتى نسبة ٢٠ في المائة، وهي حقيقة ينبغي أن تشجع بقية منظومة الأمم المتحدة.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تشارك بنغلاديش الوفود الأخرى في توجيه الشكر لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المتعلقة ببندين حول التقريرين السنويين لكل من لجنة بناء السلام (A/71/768) وصندوق بناء السلام (A/71/792) ونشيد بالدور الممتاز الذي اضطلع به رئيسا لجنة بناء السلام لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في النهوض بعمل اللجنة – عملا بقراري العام الماضي المتطابقين لحد كبير الصادرين عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (القرار ٢٦٢/٧٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)).

إنه مما يثلج صدر بنغلاديش التزام الأمين العام بالحفاظ على السلام، وهو المساهمة الفريدة للجنة بناء السلام في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويوسع القراران المذكوران آنفا على النحو المناسب، من خلال مراعاتهما لهدف وعملية الحفاظ على السلام، المفهوم التقليدي لبناء السلام ويؤكدان أهمية استمرار المواكبة السياسية عبر كامل نطاق التراعات، مع التركيز على منع نشوب التراعات. ونحن نحث جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وكل الجهات المعنية الأخرى على الاعتراف كما ينبغي بهذا النهج الجديد وعلى إعطاء بناء السلام فرصة حقيقية لتحقيق إمكاناته في السياقات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

وإذ نكرر النقاط التي أثارها رئيس ونائب رئيس لجنة بناء السلام في بيانيهما الاستهلاليين، فإننا نعيد التأكيد على الأهمية التي نعلقها على خمس مسائل حاسمة.

أولا وقبل كل شيء، إن الأهمية المحورية للملكية والقيادة الوطنيتين في بناء السلام والحفاظ عليه يجب تقديرها والحفاظ عليها بقيمتها الحقيقية. ومن المهم لأقصى درجة تهيئة بيئة مفضية إلى بناء السلام الشامل للجميع، والذي تتاح في ظله الفرصة لطائفة متنوعة من الجهات الفاعلة الوطنية ذات الأصوات والمصالح المشروعة للمشاركة والمساهمة.

ونقدر العملية الاستشارية والجامعة لتقديم بيانات الالتزامات المتبادلة ببناء السلام من جانب بعض التشكيلات القطرية. كما نشيد بالمبادرات الاستباقية الأخيرة التي اتخذها وفدا قيرغيزستان وغامبيا لطرح ما لديهما من أولويات ومبادرات وطنية لبناء السلام للتداول في لجنة بناء السلام من خلال مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

ثانيا، من المشجع أن نرى الجهود الإيجابية الجارية، بما في ذلك على المستوى الميداني، لكسر حالة التقوقع داخل الأمم المتحدة بغية تعزيز العملية والهدف الشاملين للحفاظ على السلام. ويجب أن يظل هذا هو الشغل الشاغل للجنة، من خلال عقدها للاجتماعات وقيامها بالأدوار الاستشارية، لكي تزيد من تعزيز هذه الجهود، ولا سيما تلك التي تهدف إلى التقريب بين الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية والعاملة في المجال الإنساني، من دون تقويض ولايات واختصاصات أي منها.

ونكرر شكرنا للرئيس طومسون ورؤساء اللجنة على عقد الحوار الرفيع المستوى في وقت سابق من هذا العام لمناقشة أوجه التآزر المحتملة بين فكرة الحفاظ على السلام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. نحن ندرك أنه لا يزال هناك عمل كثير يجب القيام به في هذا السياق وملتزمون بالقيام بدورنا بصفتنا منسق مجموعة أقل البلدان نموا في الأمم المتحدة.

ثالثا، نرحب بالزيادة الملحوظة في تفاعل لجنة بناء السلام مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما في أفريقيا، وزيادة تركيزها على المسائل الشاملة الإقليمية. ويمكن لأعمال اللجنة ذات القيمة المضافة أن تحدث فرقا من خلال معالجة مختلف القضايا المثيرة للقلق الناشئة وذات الصلة، بما في ذلك المهمة الأساسية المتمثلة في بناء المؤسسات. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية الاستفادة من المداولات الأخيرة البناءة والتطلعية للجنة بشأن منطقتي الساحل وبحيرة تشاد. لقد برزت شراكات اللجنة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بوصفها موردا فريدا يجب تحقيق الاستفادة الكاملة منه.

رابعا، نرى أن اعتماد الاستراتيجية الجنسانية للجنة في العام الماضي تمثل مساهمة قيمة في تعزيز شمولية جدول أعمال بناء السلام والحفاظ عليه. ونشكر أعضاء اللجنة على الثقة التي منحوها لبنغلاديش وكندا للعمل كجهتي تنسيق للسنة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية. ونتطلع إلى تعاون جميع الأطراف المعنية للسماح بتعميم البعد الجنساني من خلال عمل جميع أنشطة اللجنة ذات الصلة، وإبراز الاستراتيجية في الكيانات والمحافل ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام تنطوي على إمكانية النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن من الناحية العملية، بما في ذلك عن طريق تكملة خطط العمل الوطنية عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عند الاقتضاء. وترحب بنغلاديش بتركيز اللجنة على تعزيز دور الشباب في بناء السلام والحفاظ عليه.

خامسا، وربما الأهم، لا تزال قلة تمويل بناء السلام يشكل عقبة أمام تحقيق العملية والهدف الشاملين للحفاظ على السلام. وقد أكد القراران التوأمان اللذان اعتمدا العام الماضي (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) على الحاجة إلى زيادة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به. ونأمل أن يساعدا على حشد الدعم السياسي اللازم لتعبئة الموارد الحاسمة الأهمية لبناء السلام، بما في ذلك من أجل صندوق بناء السلام. وتحظى آلية التمويل السريع والمرن التي

يوفرها الصندوق باعتراف واسع النطاق، إلا أنها تعاني من نقص في التمويل. وثمة حاجة لمعالجة هذه الثغرة.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقديم الأمين العام لأفكار عملية وخلاقة بشأن حشد تمويل إضافي لبناء السلام والحفاظ عليه من خلال الاشتراكات المقررة والتبرعات على السواء. ونأمل أن تساعد الدورة السنوية للجنة بناء السلام هذا العام على تقديم بعض الاقتراحات البناءة لهذا الغرض، وأن تعزز التآزر بين عمل اللجنة وصندوق بناء السلام.

وتؤكد بنغلاديش أهمية الاستفادة على أفضل وجه من عقد اللجنة للاجتماعات ودورها الاستشاري لتوسيع نطاق حوارها وتفاعلها مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء في التنمية من أجل زيادة التنسيق والاتساق في أنشطة بناء السلام. ونحث لجنة بناء السلام على إقناع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة بأهمية المثابرة على العمل مع البلدان المعنية، بشروط مواتية، لتمكينها من مواصلة جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارهما عاملين حاسمين في تحقيق التعافي والمصالحة على الصعيد الوطني.

ولا تزال بنغلاديش متمسكة بفكرة ”لجنة واحدة لبناء السلام“ وتؤيد استعراض أساليب عمل اللجنة لتعزيز هذا الهدف. ومن جانبنا، سنواصل الاضطلاع بدورنا – بصفتنا عضوا في لجنة بناء السلام ومنسق مجموعة حركة بلدان عدم الانحياز في اللجنة – لدعم تنفيذ قراري العام الماضي التوأمين وجعل بناء السلام والحفاظ عليه جدول أعمال رئيسي في الأمم المتحدة.

وتمشيا مع التزامنا الثابت ببناء السلام، فإن حكومتنا على استعداد لفتح الأبواب أمام إقامة مركز لبناء السلام في عاصمتنا، والذي نعتقد أنه سيضيف إلى الجهود الإقليمية والدولية في بناء السلام والحفاظ عليه من خلال أنشطة البحث والتدريب الفنية. وندعو جميع الشركاء المهتمين، بمن في ذلك مكتب دعم بناء السلام، إلى المبادرة بإقامة شراكات مجدية ذات قيمة مضافة لتحقيق أفضل استفادة من هذا المركز.

السيد ويلر (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بعد عام من اتفاق الدول الأعضاء على القرارين التوأمين للحفاظ على السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، شهدنا تقدما في الكيفية التي يمكن بها لكل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أن يساعدا في تنفيذهما، وعلامات على الاتجاه الذي ينبغي أن يمضيا فيه. ويتجسد جزء كبير من القيمة التي أضافتها اللجنة داخل الأمم المتحدة في المساعدة على تعزيز السلام في البلدان الخارجة من نزاعات والتي ترفع، كما هو الحال غالبا، من جدول أعمال مجلس الأمن. وهناك ثلاثة سبل يمكنها أن تفعل ذلك من خلالها في الواقع العملي.

أولا، ينبغي أن تسأل اللجنة، بشكل متكرر، عن الكيفية التي تقدم بها جميع الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة المساعدة لمعالجة أسباب النزاع بطريقة متسقة، ولا سيما في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. فلا يوجد كيان آخر في الأمم المتحدة يمكن أن تطرح فيه الدول الأعضاء تلك الأسئلة. وبالأمس فقط، بطلب من غامبيا، قدمت عدة جهات فاعلة في الأمم المتحدة إحاطة إلى اللجنة بشأن دعمها لهذا البلد. ونأمل أن يستمر هذا الحوار.

ثانيا، ينبغي للجنة أن تعمل بجد لتوفير حيز للجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني لكي تتعاون فيما بينها بشأن الكيفية التي يمكن لكل منها استخدام ما يتمتع به من ميزة نسبية. وينبغي ألا نتظاهر بأنه يمكن للأمم المتحدة أن تفعل كل شيء، ولكنها يمكن أن تساعد على كفالة أن يعمل المجتمع الدولي الأوسع نطاقا على تحقيق كل شيء. وقد شهدنا في الآونة الأخيرة اضطلاع اللجنة بذلك

الدور في المناقشات التي أجريت بشأن منطقة الساحل وتأثرت بالكيفية التي ساعدت بها أصحاب المصلحة في الاتفاق على خطة لبناء السلام في ليبريا.

ثالثا، بينما أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة، لا تزال اللجنة بحاجة إلى أن تصبح أكثر مرونة وقدرة على تكييف استجابتها بحسب الحاجة. فكل نزاع يختلف عن غيره.

المملكة المتحدة نصير قوي لصندوق بناء السلام، ولهذا السبب فإننا سنخصص ما يزيد على ١٠ ملايين دولار سنويا للصندوق حتى عام ٢٠٢٠. يوفر الصندوق تمويلا سريعا ومرنا ويتسم بتحمل المخاطر، وجميعها خصائص هامة لمساعدة الدول المتضررة من النزاعات. كما أنه تجاوز التزامه بتخصيص ١٥ في المائة من موارده لتمكين المرأة، وهو أمر أساسي بالنسبة لأي جهد يهدف للحفاظ على السلام، ويوضح عمله في اليمن الدور الذي يمكن أن يؤديه في الأزمات.

وترحب المملكة المتحدة بما حدث في حالات الصومال وكولومبيا وسري لانكا وميانمار، على سبيل المثال، حيث نجح الصندوق في تخصيص مبلغ صغير نسبيا من أجل حشد مزيد من التمويل من الجهات المانحة الكبرى. وهذا مثال جيد على الكيفية التي يمكن أن تعول بها الأمم المتحدة على ما يتمتع به من ميزة نسبية في الحفاظ على السلام، بوصفه عاملا تمكينيا وليس ممولا. وفي الواقع، علينا أن نرفض فكرة أنه إذا أنفقت الأمم المتحدة مزيدا من الأموال في مجال السلام، سينعم عدد أكبر من البلدان بالسلام. فهناك عوامل أخرى أكثر أهمية، تتعلق غالبا بالسلطة والاستبعاد داخل الدول والمجتمعات.

ومع ذلك، فإنه متى وأينما توافرت الشروط المناسبة، يمكن للتمويل الخارجي أن يحدث فرقا حقيقيا. ومن الواضح أن صندوق بناء السلام اضطلع بمثل هذا الدور ونحثه على أن يفعل المزيد لإبراز النجاحات وميزته النسبية وموقعه الاستراتيجي في الحفاظ على السلام.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى رؤية إحراز تقدم مستمر في العام المقبل في لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على السواء.

السيدة بورسشيل (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أضيف مجرد ثلاث نقاط موجزة من المنظور الألماني.

أولا، نعتقد أن قراري الحفاظ على السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) كانا معلمين بارزين في اعتماد مفهوم المنع أولا. ونشيد أيضا بالأمين العام على جعل المنع في صدارة أولوياته. ونود أن ندعمه في جهوده، في المقام الأول بالمساعدة على هيكلة الأمانة العامة لجعلها مهيأة لتحقيق الغرض المنشود فيما يتعلق بمنع نشوب النزاع. وتبين لنا التقارير المعروضة علينا لنا كيفية تمكن صرف القليل من المال مقدما من منع نشوب النزاعات المكلفة في وقت لاحق.

ثانيا، تضطلع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بدور حيوي في جميع مراحل النزاع، ولكن بخاصة خلال المراحل الانتقالية البالغة الأهمية حينما تنتهي عملية السلام وتكون الأفرقة القطرية بحاجة إلى كل الدعم الذي يمكنها الحصول عليه. ونحن بحاجة إلى التأكيد على إضفاء الطابع المؤسسي على هذا العمل.

ثالثا، بغية استكمال دعمنا للجنة بناء السلام، تقوم ألمانيا بتعزيز جهود تحقيق الاستقرار في الدول الهشة. ونعتقد أن أفضل السبل لدعم العمليات السياسية هو اتخاذ نهج شامل. وعلى سبيل المثال، عززت ألمانيا تدابير تحقيق الاستقرار المدنية في مالي إلى جانب مشاركتها بالقوات العسكرية وأفراد

الشرطة. وبالإضافة إلى مبلغ الـ ٥ ملايين يورو الذي ساهمنا به في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قمنا أيضا بزيادة دعمنا لوزارة المصالحة وممثلها السامي بأكثر من ٩ ملايين يورو.

وإلى جانب شراكتنا الثنائية، قدمت ألمانيا تبرعات كبيرة لصندوق بناء السلام، بعد أن قدمت مبلغ ٢٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وتقف ألمانيا على أهبة الاستعداد لدعم الصندوق وأعماله القيمة في المستقبل.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر إندونيسيا رئيس لجنة بناء السلام ونواب الرئيس على أعمالهم الجدية وجهودهم في قيادة اللجنة.

ونرحب أيضاً بالعديد من النقاط التي يشير إليها الأمين العام في تقريره (A/71/792). ويتسم عام ٢٠١٧ باتخاذ نهج متجدد نحو صون السلام والأمن بإدخال مفهوم الحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، سيظل بناء السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة بوصفه أحد العناصر الهامة في الحفاظ على السلام من الأمور الحيوية، في حين يجب على لجنة بناء السلام بوصفها المنتدى المكلف، أن تكفل تطابق بناء السلام بجميع جوانبه مع احتياجات الوقت الحالي وواقعه. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يتبادل بعض أفكاره الإضافية.

إن العنصر الهام الأول هو الشراكة. ولا يمكن لأي جهاز أو كيان بمفرده تعزيز بناء السلام أو الحفاظ على السلام أو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وثمة حاجة إلى شركاء أقوياء ورفقاء وحلفاء للسلم والتنمية، داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء. إننا بحاجة إلى تضافر الجهود التي تشرك منظومة الأمم المتحدة ككل وتشمل التعاون مع الحكومات الوطنية وغيرها من الشركاء الرئيسيين، مثل المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية ومنظمات الشباب والقطاع الخاص. وينبغي أن تستخدم تكنولوجيا المعلومات الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي بوصفها شريكا غير محسوس لتشجيع الدعم للحفاظ على السلام والمشاركة الأكثر فعالية في الحفاظ عليه.

والعنصر الثاني هو إضفاء الطابع المؤسسي. وتؤيد إندونيسيا توصية الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بأن يطلب إلى الأمين العام وضع خيارات لإعادة هيكلة منظومة السلم والأمن التابعة للأمانة العامة بغية تعزيز القيادة والإدارة وإزالة العقلية المتقوقعة. وينبغي أن يكون شرطا مسبقا التآزر فيما بين جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وعلى نحو ما حثت عليه إندونيسيا في محافل أخرى للأمم المتحدة، تقوم حاجة إلى زيادة التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة ولجانها الرئيسية، ولجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمانة العامة وإداراتها. وترحب إندونيسيا بفكرة وجود لجنة واحدة لبناء السلام لكفالة تحسين المرونة وتعبئة اللجنة في الاضطلاع بولاياتها ومهامها.

والعنصر الثالث هو توفير الموارد الموثوقة. وينبغي تعزيز بناء السلام والحفاظ على السلام بتوفير موارد موثوقة وثابته بصورة أكبر. وتشيد إندونيسيا بصندوق بناء السلام على أعماله. وظل تأثير الصندوق مهما في اجتذاب الدعم أيضا من الجهات الفاعلة الأخرى. وأسهمت إندونيسيا، من جانبها، في دعم صندوق بناء السلام وستواصل الاضطلاع بدورها في دعم الصندوق. وفي الوقت نفسه، نؤكد الحاجة إلى اتخاذ نهج جديد ييسر أيضا، بالإضافة إلى المعونة والمنح، الاستثمارات المحلية والدولية والتجارة، فضلا عن مصادر التمويل الابتكارية الأخرى. وإلى جانب مساعدة البلدان على رفع مهاراتها الوطنية وتنمية قدراتها، ينبغي أن يكون هدفنا الأسمى جعل أدوات تمويل بناء السلام مستدامة ذاتيا.

ويسعدنا أن نشير إلى أن الدورة السنوية للجنة بناء السلام، المقرر عقدها في ٢٢ حزيران/يونيه، ستركز على التمويل من أجل السلام. وهذا سيتيح فرصة حسنة التوقيت لمناقشة السبل المبتكرة لتقديم المزيد من الدعم الثابت لبناء السلام والحفاظ على السلام. إن إندونيسيا والنرويج منسقان مشتركان لتمويل بناء السلام في لجنة بناء السلام وهما ملتزمتان بدعم لجنة بناء السلام في كفالة تعزيز اللجنة للتمويل باعتباره أحد مجالات التركيز الرئيسية.

والعنصر الرابع هو الاضطلاع بعلمية مدفوعة من الجهات الفاعلة الوطنية. ونؤكد مجددا على أن من الضروري الاضطلاع بعملية مملوكة وطنيا ومستمرة لإرساء أسس قوية للحفاظ على السلام. وينبغي لهذه العملية أن تشجع النساء والشباب أيضا على الاضطلاع بدور فعال في تعزيز المصالحة وبناء الأسس لرؤية وطنية جماعية للسلام والتنمية. ومن الأمور الحيوية أن تدعم كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرون الدول الأعضاء التي تفتقر إلى القدرات في إدماج منع نشوب النزاعات وبناء السلام أيضا في مهامها للحوكمة وتحقيق التنمية الوطنية.

ونؤكد أيضا على أهمية القيادة الرشيدة والسياسة. ومن الضروري الاضطلاع بعملية سياسية موثوقة ومستمرة يمكنها معالجة الأسباب الجذرية للنزاع للتخفيف من الشكوك المتبادلة ولبناء الثقة. ولن يكون هناك تأثير يذكر في حالة عدم بذل الجهود الدولية.

وفي الختام، وفي ضوء مناقشة اليوم، يرى وفد بلدي أنه ينبغي تنشيط الدورة السنوية للجنة بناء السلام بوصفها منتدى دوليا يمكن جهات التنسيق عبر القطاعات من التآزر وتقديم مبادرات ملموسة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. وسيساعد مثل هذا المنتدى على نقل الجميع من الخطابة إلى الممارسة. كما أنه سيساعد البلدان على تحديد أولويات الموارد السياسية والمالية من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام بطريقة استباقية.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد السنغال بهذه المناقشة السنوية الأولى بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/71/768)، التي تحتفل بالذكرى السنوية الأولى لاتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن للقرارين المتطابقين ٧٠/٢٦٢ و ٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض نظام بناء السلام.

وأود أن أشكر وأهنئ رئيس لجنة بناء السلام، السفير تشو تاي – يول، وسلفيه، السفير ماشاريا كاماو والسفير أولوف سكوغ، على عملهما الممتاز في السنوات الأخيرة، مما مكن من تعزيز لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة مركزية في إطار الأمم المتحدة لصون السلام والأمن.

كما أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتقدم الكبير المحرز في وقت قصيرللغاية في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر A/69/968) والقرارات اللاحقة. ويجب علينا الآن العمل بعزم، بالاستفادة من تلك الإنجازات الكبيرة، على دفع زخم جديد بل حتى التفكير خارج النطاق التقليدي فيما يختص بالاضطلاع بعملنا على النحو الذي دعا إليه قرارا مجلس الأمن والجمعية العامة المتماثلان بشأن استعراض هيكل بناء السلام، اللذان يعملان كموجهين يؤديان إلى زيادة تنسيق استراتيجيات شاملة ومتماسكة بغية إرساء الأسس لسلام دائم. ويسرنا أن نلاحظ أن اللجنة قد تبنت هذه الرؤية الجديدة، في ضوء المعلومات الواردة في التقرير قيد النظر. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك لا يبرز فقط من خلال عملها فيما يتعلق بالبلدان المدرجة في جدول أعمالها، ولكن كذلك في المبادرات التي تشمل المسائل الإقليمية والشاملة.

إننا نرحب بالمبادرات الرامية إلى تشجيع وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة

الاتحاد الأفريقي. ومن شأن زيادة التفاعل بين لجنة بناء السلام وهيئات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، في ذلك الصدد، أن تيسر تحسين التنسيق في أعمالها وتؤدي بالتالي إلى الترشيد في الميدان. ويمكن، بالتالي، لتقييم مشترك لطبيعة تحديات بناء السلام في أفريقيا، فضلا عن حوار مستمر بشأن أفضل السبل لتنسيق الدعم للبلدان المدرجة في جدول أعمال بناء السلام أن يجعل هذا التعاون أكثر إيجابية.

وفي ذلك السياق، فإن زيارة رئيس اللجنة ورؤساء التشكيلات القطرية ذات الصلة إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ للنظر في سبل تحسين التعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في أفريقيا مبادرة تستحق الثناء وتستحق أن يستمر فيها. وينطبق الشيء نفسه على المناقشات المكرسة للمشاكل الإقليمية والعابرة للحدود وعبر الوطنية التي يشكلها حفظ السلام في غرب أفريقيا، وكذلك على تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو بغية إدامة السلام في أفريقيا.

وقد أسهم والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا، من خلال مشاركتها النشطة في الوساطة ومنع نشوب النزاعات، في نزع فتيل العديد من الأزمات في القارة في مرحلة مبكرة. والأفضل من ذلك، أن الاتحاد الأفريقي قد أظهر بوضوح، من خلال إنشائه منظومته للسلم والأمن، تطلعه إلى الاضطلاع بدور أنشط في منع نشوب النزاعات. وينبغي الإشارة، في ذلك الصدد، إلى أن الدروس المستفادة من بناء السلام في أفريقيا تكشف عن الدور الحاسم للشركاء الإقليميين ودون الإقليميين في دعم العمليات السياسية. وعلى سبيل المثال، فإن انخراط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما في غينيا – بيساو وعدة بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وغيره من الشركاء الإقليميين والدوليين، يبين بما يكفي أهمية هذا العمل المشترك.

ومن المسائل الهامة الأخرى التي ينبغي وضعها في الاعتبار، في إطار تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، تنسيق مشاركة مختلف أصحاب المصلحة المعنيين في عملية بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا. وقد بادرت السنغال وإثيوبيا، في ذلك الصدد، في إطار رئاسة كل من الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التابع لمجلس الأمن والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، بتنظيم اجتماع مشترك بشأن موضوع تطوير أوجه تآزر من أجل بناء وحفظ السلام في أفريقيا وبشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية تعزيز شراكتهما الاستراتيجية، يعقد يوم الأربعاء ٢٦ نيسان/أبريل.

إن البلدان المنخرطة في بناء السلام لا تزال هشة سياسيا. وغالبا ما تكون مؤسساتها ضعيفة، واقتصاداتها هشة وشبابها يواجهون البطالة، بينما كثيرا ما تحتاج هياكلها الأساسية إلى إعادة البناء. والتحديات التي تواجهها في عملية بناء السلام هائلة. وفيما يتعلق بالمساعدة فإ لاحتياجاتها نفس القدر من الأهمية، بما في ذلك العملية الانتخابية؛ وإصلاح قطاعي العدالة والأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج; وتعزيز النظم الصحية والتعليمية؛ وإحياء النشاط الاقتصادي؛ والدعم الزراعي؛ وإيجاد فرص العمل.

وبعبارة أخرى، فإن هذه البلدان تحتاج إلى تمويل كبير طويل الأجل. وتبقى الموارد المالية للحفاظ على السلام في الوقت نفسه، للأسف، محدودة وغير متساوقة بل ولا يمكن التنبؤ بها. وكما نعلم جميعا، يجب أن تكون استعادة الأمن مصحوبة بتنمية اقتصادية واجتماعية، إذا أريد للسلام أن

يكون مستداما. ولذلك السبب ينبغي لنا أن نصر على أهمية صون وتعزيز الدعم للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو السلام حتى تتمكن من مواصلة الاستفادة من اهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به. وإذ نأخذ في الاعتبار الدور المركزي للتمويل الذي يمكن التنبؤ به والكافي في تحقيق أهداف بناء السلام، فإننا نأمل في أن تظل هذه المسألة تحظى بكل الاهتمام الذي تستحقه في مبادراتنا.

السيد ماوي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم. كما أشكر السفير كاماو ممثل كينيا على عمله بصفته رئيس لجنة بناء السلام طوال الفترة المشمولة بالتقرير. أتعهد، باسم أيرلندا، للسفير تشو تاي – يول بدعمنا الكامل وأتمنى له كل أمنية طيبة وهو يتولى ذلك المنصب الهام في عام ٢٠١٧.

تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وأقدم الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لقد استعرضنا تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها العاشرة (A/71/768) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/71/792) باهتمام كبير. ويعكس التقريران التطور المستمر في كلا الآليتين، لا سيما في الاستجابة لاتخاذ قراري حفظ السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) في مثل هذا الوقت من العام الماضي. ونرحب، على وجه الخصوص، بجهود لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في تعزيز الشراكات القائمة وإنشاء آليات جديدة.

لقد شهدنا العام الماضي، خطوات كبيرة اتخذتها اللجنة في تطوير العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، أظهر التعاون بين الصندوق والبنك الدولي، في سياقات مثل جمهورية أفريقيا الوسطى واليمن، إمكانات الصندوق في العمل جنبا إلى جنب مع الشركاء الخارجيين في تعزيز دعم الأمم في بناء السلام. وإذ أن الشراكات مع الكيانات الخارجية مهمة أهمية كبيرة، يجب التذكير بأن قرارا الحفاظ على السلام يشددان على القدرة التنظيمية للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام فيما بين هيئات وآليات الأمم المتحدة الداخلية. ويسرني أن أرى ذلك يتجسد في عمل كل من اللجنة والصندوق في عام ٢٠١٦ ونأمل أن يظل أولوية طيلة العام الحالي.

وكما ذكرت وفود أخرى اليوم، كان ٢٠١٦ عاماً جيداً بالنسبة للمنظور الجنساني فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. وبعد عام واحد أصبح صندوق بناء السلام خلاله أول صندوق يحقق هدف تخصيص نسبة ١٥ في المائة التي حددها الأمين العام لبناء السلام الذي يراعى فيه المنظور الجنساني، قطع الصندوق شوطاً أبعد متجاوزاً ذلك الهدف. وعلاوة على ذلك، اعتمد الصندوق استراتيجية جنسانية استشارية للمساعدة في توجيه عمله. ونحن نشجع على تبادل الدروس المستفادة بين الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى وأصحاب المصلحة الخارجيين مع استمرار الجهود المبذولة في هذا المجال. ويمكن أن يشمل ذلك تحليلاً للأبعاد الجنسانية في التقييمات النهائية للصندوق التي أجريت في العام الماضي والبالغ عددها ٢٣ تقييماً. ونتطلع أيضاً إلى مواصلة التركيز على الدمج من كلا الهيئتين خلال عام ٢٠١٧، وخصوصاً في مجالي المجتمع المدني والشباب.

ويرد ذكر التنمية ما لا يقل عن ١٩ مرة في القرارات المعنية بالحفاظ على السلام كدليل على محوريته في ما نسعى إلى تحقيقه. وكان من دواعي سرور أيرلندا مشاركتها في الحدث المشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وصندوق بناء السلام المعقود في الصيف الماضي، والذي ركز على الصلة بين الحفاظ على السلام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد رحبنا أيضاً بمبادرة رئيس الجمعية العامة بعقد اجتماع

رفيع المستوى بشأن هذه المسألة في كانون الثاني/يناير الماضي. وإذ ننتقل الآن إلى السنة الثانية من تنفيذ قرارات الحفاظ على السلام، ونقترب من الذكرى السنوية الثالثة لاعتماد خطة عام ٢٠٣٠، تبقى الأسئلة قائمة بشأن كيفية تحقيق المستوى المناسب من المواءمة والتكامل. ونرى أن على صندوق بناء السلام أن يستخدم موقعه الفريد في تعزيز المناقشة بين مجموعة واسعة من الشركاء لمواصلة استكشاف هذه المسائل وتعظيم الاستفادة من إمكانات التكامل بين التنمية المستدامة والحفاظ على السلام.

أخيراً، نود التنويه بالتركيز المستمر على الملكية الوطنية الملموس طوال عمل كل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ومن خلال دورنا في تشكيلة اللجنة المعنية بليبريا، رأينا كيف دعمت اللجنة الحكومة الليبرية لكي تكون القوة الدافعة الرئيسية وراء عملية التخطيط الوطنية لبناء السلام. وبالمثل، تحرك صندوق بناء السلام بسرعة لتوجيه الدعم إلى تنفيذ اتفاق السلام الكولومبي لدى قيام الحكومة والأمم المتحدة بإطلاق الصندوق الاستئماني الجديد.

وقبل نيسان/أبريل الماضي، كان ينظر إلى بناء السلام في أحيان كثيرة على أنه مجال يقتصر على سياقات ما بعد النزاع. إلا أن الحفاظ على السلام هو الخيط الذي يربط مفهومنا التقليدي لبناء السلام بكل مجالات الدعم والنشاط الأخرى على امتداد سلسلة السلام، ولا سيما منع نشوب النزاعات. والتقارير قيد المناقشة اليوم تبين مدى ما أنجزه الصندوق واللجنة لترجمة الحفاظ على السلام من مفهوم في قرار إلى ممارسة ميدانية. ونتطلع إلى دعم تلك الجهود مع استمرارها وتوسيع نطاقها خلال السنة الحالية وما بعدها.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): في غضون أسبوع واحد، نحتفل بالذكرى السنوية الأولى لاتخاذ القرارين التاريخيين للحفاظ على السلام (قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). ولدى اتخاذهما، أشادت السويد بهما باعتبارهما أكثر القرارات شمولية حتى الآن فيما يتعلق ببناء السلام ومنع نشوب النزاع في إطار الأمم المتحدة. فهما لا يقدمان جدول الأعمال المعياري فحسب، بل يشكلان خارطة طريق لمنظومة الأمم المتحدة أيضاً.

وفي كانون الثاني/يناير، أثناء رئاستنا لمجلس الأمن، سعينا إلى توفير الدعم والزخم لجدول الأعمال هذا بعقد نقاش مفتوح على المستوى الوزاري (انظر S/PV.7857) بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وأتاح ذلك الاجتماع فرصة للأمين العام لطرح رؤيته للوقاية. وأكد مستوى مشاركة الدول الأعضاء الدعم الملحوظ لوجود أمم متحدة أكثر استباقية للاستجابة للتحديات التي تواجهها المنظمة في مجال الوقاية من النزاعات اليوم. ويشجعنا أن نرى الأمين العام وقد وضع جدول أعمال الحفاظ على السلام في صميم جهوده في مجال الوقاية. ونرحب بالتغييرات الملموسة التي أجراها بالفعل في مكتبه، والتي تهدف إلى توحيد النظام دعماً للتحليل المشترك كأساس للعمل المترابط لجميع أجهزة الأمم المتحدة.

وبعد عام من اتخاذ القرارين المعنيين بالحفاظ على السلام، يجب أن يبدأ تنفيذ جدول الأعمال الآن على كافة المستويات. هناك عدة إصلاحات رئيسية جارية حالياً، بما في ذلك الاستعراض الداخلي لهيكل السلام والأمن في الأمانة العامة. ويحدونا أمل كبير في أن تكون هذه الاستعراضات بمثابة آليات لترجمة جدول الأعمال هذا إلى تغيير ملموس في العمليات. وثمة حاجة إلى منظومة للأمم المتحدة تعمل بشكل حاسم على اختلاف ولاياتها، وتعترف بأسبقية العمل السياسي، وتعمل مع الحكومات الوطنية لدعم المؤسسات والمعايير والتوجهات التي تدعم السلام؛ ولا تدع أحداً يتخلف عن الركب. وسنواصل القيام بدورنا، لإدراكنا أن نظاماً أكثر تكاملاً يبدأ بنا، نحن الدول الأعضاء، غالباً، بما في ذلك كيفية تمويلنا للمنظومة.

وأنتقل الآن إلى التقريرين المحددين، تقرير لجنة بناء السلام في دورتها العاشرة (A/71/768) وتقرير صندوق بناء السلام (A/71/792). وهذه المناقشة السنوية في الجمعية العامة تتيح لنا فرصة للتفكير ملياً في ما تم إنجازه، فضلاً عن تحديد الأهداف التي يتعين تحقيقها.

فيما يتعلق بلجنة بناء السلام، لا بد لي أولاً أن أشكر الرئاسة الكينية، والسفير كاماو بصفة خاصة على حسن قيادته للجنة بناء السلام خلال عام ٢٠١٦، الذي كان عاماً عصيباً بالنسبة للجنة. وقد استمتعت السويد تماماً بالعمل مع كينيا كنائب للرئيس. وأود بصفة خاصة أن أسترعي الانتباه إلى الخطوات الهامة التي اتخذت في العام الماضي لتعزيز الشراكة بين هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام والاتحاد الأفريقي.

أود أيضاً أن أحيي مرة أخرى جمهورية كوريا والسفير شو تاي – يول، بصفته رئيساً للجنة بناء السلام، الذي تحقق قيادته الفعالة والاستراتيجية خلال الأشهر القليلة الأولى نتائج تبدو مشجعة للدورة الحادية عشرة بالفعل. واجتماع الأمس بشأن الحالة في غامبيا مثال على ذلك – وهذا هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به لجنة بناء السلام تحديداً. ونشجع اللجنة على اتخاذ المزيد من الخطوات لتنويع جدول أعمالها من هذا المنطلق. ومن واقع خبرتنا، بما في ذلك رئاستنا للجنة في عام ٢٠١٥، نعتقد أن هناك مجالاً أكبر للاستفادة من المرونة الكامنة للجنة في عقد مناقشات إقليمية وخاصة ببلدان بعينها بشأن حالات تتجاوز جدول الأعمال المحدد للجنة.

ويكشف التقرير السنوي بشأن صندوق بناء السلام عن سنة أخرى من العمل الإبداعي. وقد أثبت الصندوق قدرته على تيسير العمل المشترك بين الوكالات، شأنه في ذلك شان عدد قليل من الأدوات الأخرى، وعلى حفز العمل في بيئات حساسة سياسياً ومواجهة المخاطر. ولذلك، تظل السويد داعماً مهماً للصندوق. ويسرني أن أعلن أننا سنزيد مساهمتنا هذا العام من ٥٦ مليون كرونة سويدية إلى ٧٠ مليون كرونة، وهو ما يعادل ٧,٨ مليون دولار. ولكن، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء نقص التمويل اللازم لمضي صندوق بناء السلام قدماً. ونتطلع إلى تقارير الأمين العام عن الحفاظ على السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالخيارات الملموسة للتمويل الذي يمكن التنبؤ به من أجل الحفاظ على السلام. ونشجعه على أن يكون جريئاً مثل واضعي التقرير الأصلي (انظر A/69/968) لفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام. والدراسة المشتركة المقبلة التي سيجريها البنك الدولي والأمم المتحدة ستقدم توصيات هامة أخرى فيما يتعلق بتكلفة الوقاية وبناء السلام ودور المساعدة الإنمائية الدولية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بإيجاز إلى ليبريا. إن السويد يسرها أن تواصل ترؤس تشكيلة لجنة بناء السلام المعنية بليبريا، وقد عقدت العزم على التأكد من أن لجنة بناء السلام ترافق ليبريا خلال فترة انتقالات متعددة في تاريخ البلد، بما في ذلك رحيل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والتحضيرات لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨. وستكون هذه لحظة الحقيقة بالنسبة للسلام. وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يواصلا الوقوف إلى جانب شعب ليبريا خلال هذه الفترة.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): ترحب أوروغواي بعقد هذا الاجتماع السنوي لتقييم عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

أولاً وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن امتناننا للعمل الذي قام به الممثل الدائم لكينيا، السفير كاماو، كرئيس للجنة خلال دورتها العاشرة. وعلى الرغم من أن أوروغواي لم تشارك كعضو في اللجنة في العام الماضي، فإنها ترصد عملها عن كثب. وفي هذا العام، تشارك أوروغواي في لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، وهي عضو فيهما، ويمكنها تقدير العمل التكميلي لهاتين الهيئتين بشكل مباشر.

إن اتخاذ القرارين المتطابقين إلى حد كبير بشأن استعراض هيكل بناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) قد أنشأ ما يمكن اعتباره ”قبل“ و”بعد“ عمل اللجنة.

وتشكّل هذه الوثائق أساسا قيما ليس لتحديد الطريقة التي ينبغي أن تدار بها اللجنة فحسب، بل توفر أيضا طريقة جديدة للنظر إلى الحفاظ على السلام على نحو منظم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتسمت جميع الاستعراضات الموسعة التي أجرتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ بالوضوح فيما يتعلق بضرورة إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات. وفي حين أُحرز تقدم كبير في زيادة الوعي بأهمية هذا الموضوع، فما زلنا نرى أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله، وأنه يجب علينا أن ندرك ضرورة اتخاذ الإجراءات الآن لأجل إحداث التغيير.

وتود أوروغواي أن تؤكد مرة أخرى التزامها ببناء السلام. وبصفتنا بلدا مساهما بالقوات منذ أمد طويل، فنحن مدركون للتحديات الميدانية التي تنشأ أثناء النزاع وفيما بعده. وفي ذلك الصدد، نعرب عن اتفاقنا مع الرؤية المُعبَّر عنها خلال استعراض هيكل بناء السلام، والقائلة بأن مهام حفظ السلام لا تقتصر على حالات ما بعد النزاع فحسب، وإنما تتطلب الاستمرارية بحيث تشمل فترات ما قبل النزاع وخلاله وما بعده.

ونود أيضا أن نشدد على أهمية صندوق بناء السلام بوصفه أداة مرنة ومساعدة على توزيع الموارد على أنشطة الحفاظ على السلام في عدد من البلدان. ونرحب بتنفيذ المشاريع الذي أصبح ممكنا بفضل تمويل الصندوق الذي يسعى دائما إلى توفير المساعدة الهيكلية والمؤسسية في أكثر المناطق ضعفا. ومع ذلك، يؤسفنا أن عمل صندوق بناء السلام لا زال يعتمد على التبرعات ويفتقر إلى ميزانية يمكن التنبؤ بها، مع أن بوسعها تحسين فعاليته وكفاءته على نحو ملحوظ.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أطيب تمنياتي إلى الممثل الدائم لجمهورية كوريا، السفير تاي – يول، في أداء مهامه بصفته رئيسا للدورة الحادية عشرة للجنة بناء السلام. ونأمل أن يواصل على ذات المسار الرامي إلى تعزيز الإنجازات التي تحققت في العام الماضي، فضلا عن وضع أهداف جديدة. ونؤكد له أن بإمكانه أن يعوِّل على دعمنا في ذلك المسعى.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس لجنة بناء السلام المنتهية ولايته، سعادة السيد ماشاريا كامو، على إحاطته الإعلامية عن عمل اللجنة في عام ٢٠١٦. ونحن ممتنون لقيادته في توجيه عمل اللجنة خلال دورتها العاشرة ونهنئه على إنجازاته القيمة. وأهنئ أيضا سعادة السيد تشو تاي – يول، الرئيس الحالي للجنة، والذي بدأ عمله بطريقة ملحوظة سلفا. ونتطلع إلى العمل معه عن كثب طوال العام الحالي.

لقد كان العام ٢٠١٦ هاما بالنسبة لعمل اللجنة حيث اتخذت خلاله الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارين متماثلين بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠) وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦). وقد شعرنا حينئذ مثلما نشعر الآن بقوة، بأن للجنة بناء السلام دورا رئيسيا تؤديه في متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالحفاظ على السلام. وبينما حرصت اللجنة على الوفاء بتوقعاتنا أثناء دورتها العاشرة، تحت القيادة القديرة للسفير كاماو، فقد اضطلعت أيضا بطائفة من المهام الكبيرة بهدف تنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن القرارين المذكورين. وعليه، فإن من الضروري أن تعمل اللجنة على تعزيز هذا الزخم بأن تكثف عملها خلال العام الحالي عن طريق البناء على الإنجازات التي تحققت في الدورة السابقة. ويسرنا أن نلاحظ في ذلك الصدد، أن الرئيس قد جعل من التمويل والشراكة أولويتين رئيسيتين له في عام ٢٠١٧.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن صندوق بناء السلام أصبح المكتب الوحيد – في إطار الأمانة العامة – الذي تجاوز التعهدات على نطاق الأمم المتحدة بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من موارده لتمكين المرأة. وبالمثل، فإن إطلاق الصندوق أول مبادرة معنية بتعزيز الشباب – في استجابة للدعوة التي وجهها القرار (٢٢٥٠) (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، يعتبر إنجازا هاما أيضا. ونعتقد أن لهاتين المبادرتين بشأن المرأة والشباب أثرا إيجابيا بعيد المدى على بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. وبالتالي، نود أن نحث الصندوق على مواصلة تكثيف أنشطته في هذه المجالات.

مع ذلك، ومثلما أوضح فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، فإن تمويل بناء السلام لا يزال شحيحا غير متسق وغير قابل للتنبؤ به. ولا شك أن مؤتمر إعلان التبرعات الذي نُظِّم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ كان خطوة في الاتجاه الصحيح لمواجهة تحدي التمويل على الرغم من النقائص التي شابته. ومع ذلك، ينص تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/71/792) على أن طلبات المساعدة المقدمة إلى الصندوق قد بلغت مستويات تاريخية في حين أن استدامة الصندوق نفسها ما تزال موضع تساؤل وشك. وبالتالي، فإن من المهم البحث عن نُهج مبتكرة وإضافية لضمان التمويل الكافي والمستدام لأنشطة بناء السلام. وفي ذلك الصدد، يكتسي إسهام صندوق بناء السلام أهمية بالغة بوصفه صندوقا للتمويل الجماعي يتسم بالمرونة، فضلا عن كونه حافزا ومستجيبا سريعا يهدف إلى توفير التمويل لأنشطة الحفاظ على السلام في البلدان المتضررة من النزاعات. ونتوقع أن يوفر لنا التقرير المقبل للأمين العام عن الحفاظ على السلام خيارات تمويل ملموسة في ذلك الصدد.

وتعتبر الشراكة في بناء السلام عنصرا رئيسيا آخر في عمل لجنة بناء السلام. ولا يزال التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، ومع المنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي، أمرا محوريا في أنشطة اللجنة. وبالرغم من تركيز اللجنة على التشكيلات القطرية، فقد تم التشديد على النحو الواجب على أهمية تعزيز نهج إقليمي من خلال العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القرارات المتعلقة بالحفاظ على السلام.

وفي العام الماضي، زارت لجنة بناء السلام مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وأجرت مشاورات مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بغية استكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز التعاون في مجالات منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في جميع أنحاء القارة. ونرى أنه ينبغي تنظيم هذه المشاورات بما يتسق مع التوصيات التي اقترحها الاتحاد الأفريقي، الصادرة عقب زيارة اللجنة. وندرك أيضا أن الصندوق قد قدم أول تمويل مباشر إلى الاتحاد الأفريقي. ونحن على اقتناع بأن بوسع الهيئتين أن يعززا التعاون بينهما في جهود بناء السلام المبذولة في أفريقيا تمشيا مع تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي المعنية بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، فضلا عن مبادرة التضامن الأفريقي.

وقد تم التشديد مرارا على ضرورة تعزيز دور لجنة بناء السلام وتعاونها مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المهمة الاستشارية التي تؤديها اللجنة لمجلس الأمن. ولا يزال ذلك بطبيعة الحال، أحد المجالات التي تقتضي تركيزا وتعاونا مستمرين فيها في سياق أعمال اللجنة.

من جانبنا، وكما ذكر نائب الممثل الدائم للسنغال من قبل، تعتزم إثيوبيا – بصفتها رئيسة الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها – عقد اجتماع معني ببناء أوجه التآزر من أجل بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا في ٢٦ نيسان/أبريل، وذلك بالشراكة مع السنغال، بصفتها رئيسة الفريق العامل

المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن. ونعتقد أن الاجتماع سيوفر فرصة لتبادل خبرات اللجنة في مجال أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أنشطتها في أفريقيا. ونتطلع إلى إحاطة الرئيس خلال الاجتماع المشترك هذا.

السيد كافلي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة. فهذه فرصة سانحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكي تعرب عن آرائها وتفكر في عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام عقب اتخاذ قرارات مماثلة في العام الماضي من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام، القرار ٢٦٢/٧٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على التوالي.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ وأعرب عن أطيب تمنياتي للسفير تشو تاي – يول، ممثل جمهورية كوريا ورئيس لجنة بناء السلام. وأشكر أيضا السفير ماشاريا كاماو، ممثل كينيا، والسفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا على عملهم الهام. ويحيي وفد بلدي أيضا السيد أوسكار فرنانديز – تارانكو، ويعرب عن دعمه له في عمله الهام بصفته رئيس مكتب دعم بناء السلام.

وما برحت نيبال تدعم بنشاط هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بمختلف السبل والصفات.

وبوصفنا أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، ومع تجربتنا الخاصة في إدارة حالات ما بعد النزاع، فإننا ظللنا نشارك بشكل مستمر في أعمال لجنة بناء السلام. وعملت نيبال بهمة في تلك الهيئة، بما في ذلك بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

ويرحب وفد بلدي بالتقريرين الشاملين والموجهين نحو العمل، تقرير اللجنة (A/71/768) وتقرير الأمين العام (A/71/792). فهما يحللان تحدياتنا وثغراتنا وسبل المضي قدما في هيكل بناء السلام من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الأنشطة التشغيلية – مما يبرر غرضها وجدواها. كما يبين التقريران بوضوح أهمية الشركات في عمليات السلام. ويرى وفد بلدي أن الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، تكتسي أهمية بالغة لحشد دعمهم لأنشطة بناء السلام الفعالة.

ولنيبال أيضا تجربة طويلة مع بعثات حفظ السلام في الخارج وتجربتها الخاصة في عملية بناء السلام محليا. وأظهرت تلك التجربة أن الحفاظ على السلام على نفس القدر من الأهمية التي يكتسيها إذكاء الوعي بالسلام. إن السبيل الوحيد لضمان السلام هو إشراك جميع أصحاب المصلحة – بما في ذلك أشد شرائح المجتمع تهميشا وضعفا – بطريقة عادلة ومتساوية ومنصفة. وكناتج نهائي لعملية السلام، يحظى البلد حاليا بدستور شامل وقائم على الحقوق، أصدره ممثلو الشعب المنتخبين ديمقراطيا، وسيجرى أول انتخاب للهيئات المحلية في ٢٠ عاما تقريبا في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٧.

إن شراكة هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام طوال عملية السلام في نيبال قطعت شوطا طويلا. وتكتسي الدروس التي استخلصتها البلدان الخارجة من النزاع أهمية لتحقيق قصص نجاح مماثلة في سياقات أخرى. وتشمل تلك الدروس مبادرات تهيئة بيئة للتركيز على السلام واستمراره ووضع سياسة الشمول وتعزيز القيادة والملكية المحليتين، وزيادة القدرة على التكيف بإجراء تقييمات منتظمة في سياقات محددة. ومن شأن تلك المبادرات أيضا أن تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة، إذ أن تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة أسهم إسهاما هائلا في منع نشوب النزاعات.

وبالنظر للإنجازات والدروس المستفادة ومفهوم الأمين العام لتعزيز الجهود الدبلوماسية لتحقيق السلام، فإن من الضروري تعديل ولاية لجنة بناء السلام وفقا لذلك. ولا شك أن السلام والتنمية يعزز كل واحد منهما الآخر، ويتعين

إقامة توازن دقيق بين الاثنين بغية توجيه البلدان في حالات النزاع على نحو سلس صوب مرحلة ما بعد النزاع. وفي ذلك السياق، تعتقد نيبال أنه ينبغي الاهتمام بالفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنون، وأن تكون هذه الفئات في صميم عملية بناء السلام. ودأبت نيبال على تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) من خلال خطط عمل وطنية أعدت خصيصا لإدماج المرأة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية بناء السلام.

ومن شأن الاستثمار في إيجاد فرص العمل، وتشجيع الحوار فيما بين المجتمعات المحلية وتعزيز القرارات التعاونية أن تزيد تكلفة الفرص البديلة لمنع المجتمعات من العودة إلى النزاع. وبالمثل، فإن التنسيق والاتساق والمرونة أمور حيوية لأنشطة بناء السلام.

ونشدد على أن على لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام الاستفادة من أوجه التآزر والتكامل من أجل أن تحدث الشراكات الفعالة والكفؤة الحد الأقصى للتأثير على أرض الواقع. وسيكون تخصيص الموارد الوافية في الوقت المناسب أمرا حاسما لكفالة الاستقرار فيما نستخدم الموارد المتاحة بشكل استراتيجي ونحسن الصحة المالية الضعيفة لصندوق دعم السلام. وفي ذلك الصدد، ستواصل نيبال الإسهام في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، كما هو الحال دائما، بالانخراط البناء مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة.

السيد زامورا ريفاس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر رئاسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة، التي تمكننا من مناقشة مسألة بالغة الأهمية لمنظمتنا. ونحن ممتنون أيضا على تقرير لجنة بناء السلام (A/71/768) وعلى التقرير عن صندوق بناء السلام (A/71/792).

وأود أن أبرز الأعمال المثالية التي اضطلع بها السفير الكيني كاماو بصفته رئيس لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٦. فقد أجرى تغييرات هامة في أعمال اللجنة – التي في الوقت الحالي تمضي قدما على نفس المنوال في ظل قيادة الرئيس الحالي، السفير الكوري تشو تاي – يول.

وتتيح جلسة اليوم فرصة لاستعراض بناء السلام، والنظر في مسارنا حتى الآن وطريقنا إلى الأمام. وشاركت الأمم المتحدة بفعالية في عمليتنا الأولى لبناء السلام، أولا بالدعوة إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ثمانينيات القرن الماضي وبعد ذلك بالاضطلاع بدور هام في مفاوضات السلام والتوقيع على الاتفاقات وبداية مرحلة بناء السلام.

ونود أن نبرز جهود لجنة بناء السلام للامتثال لقرارات للتوصيات ذات الصلة للقرارين بشأن استعراض هيكل بناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار ومجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). وكان من الأمور الرئيسية اعتماد استراتيجية جنسانية استشارية تؤكد على أهمية الدور القيادي للنساء ومشاركتهن في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وفيما يتعلق بصندوق دعم بناء السلام، نعتقد أنه، بالرغم من الافتقار إلى التمويل، يفتح سبل مبتكرة للدعم المالي لعمليات السلام. ومع أننا بالتأكيد نؤمن بأهمية بناء السلام من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن من غير المعلقول حصر تمويل الصندوق على التبرعات. وينبغي أن يجنب جزء من الميزانية العادية لذلك الغرض.

ونود أن نتبالد بعض الأفكار انطلاقا من تجربتنا وجهودنا لبناء السلام.

أولا، إن جذور هذه الأنواع من النزاعات لا تكمن في التباينات الاقتصادية وحدها، بل أيضا في التباينات الثقافية والعرقية والدينية والخلافات السياسية. وفي كثير من الحالات، فإن الخلافات السياسية هي التي تتغلغل في الخطاب وأعمال العنف. وما يعنيه ذلك هو أن بناء السلام يرتبط ارتباطا لا ينفصم

ببناء ثقافة للحوار وحل الخلافات، اللذين بدونهما تميل اتفاقات السلام الموقع عليها إلى أن تكون قصيرة الأجل.

ثانيا، إن بناء السلام ليس مرحلة انتقالية للدول، بل هو بالأحرى مهمة دائمة، إذ أنه لا ينطوي على إنهاء النزاع المسلح فحسب، بل أيضا على بناء المؤسسات العامة وإذكاء الوعي المدني لترسيخ تلك الجهود.

ثالثا، من الواضح أن على بناء السلام أن يمنح الأولوية لوضع حد لأعمال العنف الواسعة الانتشار. ولذلك السبب فإن الهدف الأول هو وقف أعمال العنف والتوصل إلى اتفاق للسلام فيما بين الأطراف المتحاربة. ولكن من أجل ضمان استدامة ذلك الهدف، لا بد من الحد من عدم المساواة والإقصاء اللذين سببا النزاع، بالترافق مع متابعة ثقافة السلام التي ستغير المواقف الاجتماعية. وتلك مهام للمجتمع برمته. ونعتقد أنه ينبغي ألا تعمل لجنة بناء السلام بشكل حصري تقريبا بشأن عدد محدود من الحالات في منطقة دون إقليمية محددة، إذ أن رسالتها عالمية ودائمة – تمشيا مع القرارات ذات الصلة التي تدعو إلى إجراء تلك التغييرات ذاتها.

رابعا، وفي مقابل المواضيع الأخرى مثل التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان وغيرها التي وضعت لها الأمم المتحدة الرؤية والأدوات لتمكينها من تحسين الاضطلاع بمهامها العالمية، فإنه في حالة السلام لا يزال يجري وضع الرؤية والأدوات وتميل الممارسات المستمدة من نقاط الضعف تلك إلى التركيز حصرا على بعض جوانب هذه الظاهرة و لم تعد شاملة. وفي مناسبات أخرى، تجري محاولة لتنفيذ الحلول التي نجحت في الأماكن الأخرى بدون النظر في جدواها أو قابليتها للتكيف مع السياقات الجديدة للسلام التي تطبق عليها.

خامسا، لذلك نرى أن من الضروري توسيع تركيز لجنة بناء السلام من أجل منحها القدرة على توسيع نطاقها، مع إعطاء الأولوية دائما لأشد الحالات إلحاحا.

وإضافة إلى ذلك، مع الأخذ في الاعتبار بإيلاء الاهتمام المناسب وبالقيود السياسية والمتعلقة بالميزانية، علينا أن نوفر الديناميات والأدوات التي من شأنها أن تمكنها من الاضطلاع بالاستراتيجية الجديدة.

وأخيرا، تدعو السلفادور جميع البلدان التي حققت النجاح في بناء السلام إلى تبادل خبراتها وممارساتها الجيدة مع بقيتنا. لقد مرت السلفادور بعدة مراحل خلال عملية المصالحة الوطنية، لكنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في إيجاد مجتمع سلمي يوفر الأمن لمواطنيها. ونحن على استعداد لتشاطر تجربتنا وتلقي حكمة المجتمعات الأخرى، التي لا شك في أنها ستكون عونا كبيرا.

السيد بيجيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة المشتركة. أود أيضا أن أشكر رئيس لجنة بناء السلام على التقرير (A/71/768) عن دورتها العاشرة، والأمين العام على تقريره (A/71/792) بشأن صندوق بناء السلام.

إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥ والقرارين (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) في العام التالي بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام قد مهد الطريق للتصدي لتحديات السلام والتنمية من خلال منظومة أمم متحدة أكثر اتساقا وشمولا وتنسيقا. وقد أسفر القراران عن توسيع نطاق بناء السلام كي يشمل مصفوفة السلام برمتها، مع إيلاء اهتمام خاص بمنع نشوب النزاعات والانتكاس إلى الأزمات، ووضعا أيضا أسسا لنهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة لإيجاد التآزر والتكامل فيما بين أجهزة الأمم المتحدة صوب الحفاظ على السلام.

وتركيا تتفق تماما مع هذا النهج الشامل، الذي يشمل التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان بوصفها ركائز مترابطة ومتداعمة لمجمل أنشطة الأمم المتحدة. كما سعى

أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦ إلى زيادة تعزيز ذلك الإطار، مع التركيز بصفة خاصة على معالجة الأزمات الإنسانية، بغية منع نشوب النزاعات واستدامة السلام.

ويسرنا أن نرى أن تركيزنا على الجهود الإنسانية أكده أيضا معالي الأمين العام في خطاب تنصيبه (انظر A/71/PV.60). كما تؤيد تركيا مبادرته نحو تعزيز الدبلوماسية من أجل السلام، وكذلك برنامجه لوضع إطار أوسع نطاقا لمنع نشوب النزاعات يهدف لإعطاء زخم لجهود الحفاظ على السلام.

وفي هذا الإطار تنظم تركيا مؤتمر إسطنبول الرابع المعني بالوساطة في ٣٠ حزيران/يونيه لاستكشاف الإمكانات غير المستغلة للوساطة في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. إن تركيا، مع اقتناعها اقتناعا راسخا بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمات من أجل تحقيق الحفاظ على السلام، تعتقد أن المؤتمر سيتيح أيضا فرصة للانخراط في طائفة أوسع نطاقا من التوترات المعاصرة، بما في ذلك جميع أنواع الاتجاهات التمييزية في جميع أنحاء العالم.

ولجنة بناء السلام، بسلطتها التنظيمية، هي الأقدر على تقديم المشورة الاستراتيجية إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة دعما للهدف الطويل الأجل المتمثل في الحفاظ على السلام، فضلا عن المساعدات القطرية للدول التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال بناء القدرات وزيادة القدرة على الصمود. والترتيبات الجارية لتوسيع نطاق لجنة بناء السلام عن طريق إدراج المزيد من البلدان أو المناطق في جدول أعمالها يمكن أن تعزز جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

بيد أن ذلك سيتطلب مزيدا من الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، وهو ما يمكن تطويره من خلال توسيع طائفة الجهات الفاعلة، بما في ذلك من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية لدعم صندوق بناء السلام. في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، تعهدنا بحزمة مالية جديدة متعددة السنوات قدرها مليون دولار لدعم الصندوق.

كما تواصل تركيا الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي عن طريق ما تقدمه من مساعدات إنمائية وبرامج المعونة الإنسانية. وتبذل جهدا سياسيا حقيقيا، بما في ذلك من خلال الوساطة، لدعم التسوية السلمية للمنازعات ومنع وحل النزاعات على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ووكالاتها المتخصصة من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة للتصدي للتحديات الأمنية والإنمائية والإنسانية في الميدان. إن ما نقدمه من دعم مالي لمختلف وكالات الأمم المتحدة وإداراتها وبرامجها وصناديقها قد زاد على مر السنين، وأصبحت تركيا من الدول المساهمة الهامة في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أنصبتها المقررة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه المناقشة المشتركة. بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البنود ٢٩ و ٦١ و ١١٠ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.